

٥٥٤٢/١٤٤٢
١٤٤٢



كراسة الشروط العامة

للمناقصة العامة

لاختيار مقاول لتنفيذ مشروعات مشروع الجمعية بأمانة العقير = حدائق العقير
(١ عمارات سكنية) أرقام (١ / ٤ ١ / ٤ ٢ / ٤ ٢ / ٤ ٤ / ٤ ٥ / ٤ ٥ / ٤ ١٢) بأجمالي
عدد ١٤٤ وحدة سكنية على مساحة ٢,٥٢ فدان
بمدينة السادس من أكتوبر = الجيزة

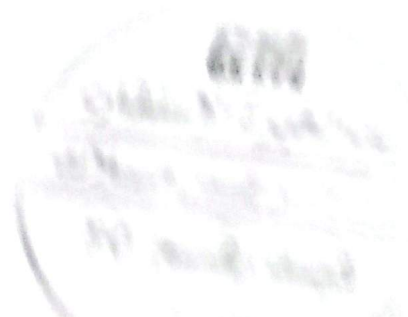
طبقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة
رقم ١٨٢ لسنة ١٨٠١ م

لمن الكراسة ٢٠٠٠ جنيه

فقط وقدره ثلاثة آلاف جنيه مصري لا غير

نطاق الكراسة

٧ شارع سليمان الحلبي شقة ١٠ = التوفيقية = وسط البلد = القاهرة
ويحضر الاتحاد التعاوني الاسكاني المركزي بالمحور المركزي = ٤٨ شارع
مصر = بجوار مدينة الثقافة والعالم = مدينة السادس من أكتوبر =
الجيزة



أولاً: تعاريف وتفسيرات:

في كراسة الشروط (كما مُعرف هنا) تكون للكلمات والمصطلحات الواردة فيما يلي المعاني المذكورة قرين كل منها بكراسة الشروط والمواصفات:

| | |
|----------------------------|---|
| المالك: (أو صاحب العمل) | هو الجمعية المشتركة للبناء والإسكان بمشروع لؤلؤة أكتوبر ومقرها ٧ شارع سليمان الحلبي شقة ١٠ - التوفيقية - وسط البلد - القاهرة |
| المشروع: (الأعمال) | إنشاء ٦ عمارات سكنية (بدروم وارضى و ٥ ادور متكررة) تمثل ١٤٤ وحدة سكنية، ويشمل فئات جميع بنود الاعمال يلتزم المقاول بتنفيذها من توريد كافة المواد والمهمات والتركيب والمصنعية وكل ما يلزم لإتمام تنفيذ المشروع طبقاً للشروط والمواصفات والكميات. |
| موقع المشروع: | الأرض المخصصة للمالك من الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان بمنطقة التعاونيات (لؤلؤة أكتوبر) حدائق أكتوبر - مدينة السادس من أكتوبر - محافظة الجيزة بمساحة نحو ٢,٥٢ فدان والتي سيقام عليها المشروع . |
| السلطة المختصة: | الاتحاد التعاونى الإسكانى المركزى. |
| العطاء: | يقصد به العرض الفنى والمالى المُقدم من المُقاول لتنفيذ وإتمام المشروع طبقاً لما تضمنته هذه الكراسة، وما تم قبوله فنياً ومالياً بموجب أمر الإسناد ، وجدول مُعاملات عناصر التكلفة الخاص بالمشروع، وشروط العقد الذى سيوقع بين المُقاول والمالك. |
| صاحب العطاء: (المُقاول) | الشخص الطبيعي أو الاعتباري (الشركة) الذي يتقدم للاشتراك بالمناقصة العامة التي قام المالك بطرحها لتنفيذ المشروع محل هذه المُناقصة العامة. |
| مهندس المقاول : | هو المهندس الذي يعينه المقاول لتنفيذ الاعمال ويعتبر ممثلاً للمقاول بموقع المشروع ويشترط موافقة الاستشارى والمالك عليه. |
| وثيقة العقد: | يقصد بها الوثيقة التي يثبت فيها إتمام التعاقد بين المالك وصاحب العطاء الذي سوف يصدر امر الاسناد له والمعتمد من الاتحاد التعاونى الإسكانى المركزى. |
| مستندات العقد: | يقصد به وثيقة العقد والشروط العامة للعقد والمواصفات الفنية والرسومات وقوائم الكميات المسعرة والعطاء المُقدم من المُقاول وأمر الإسناد وجميع المستندات الاخرى التي ينص عنها صراحة في أمر الإسناد أو في وثيقة العقد أنها جزء من العقد. |
| تقييم العقد: | تعني التقييم المدونة في العقد الموقع بين المالك والمقاول والمعتمد من السلطة المختصة. |
| أمر الإسناد: | يقصد به الخطاب الموجة من المالك إلى المُقاول لاختاره بقبول عطائه وطلب سداد التأمين النهائي . |
| الاستشارى: | هو المكتب الاستشارى (المكتب الهندسى الاستشارى G.M م.أ/ جرجس ملاك فرج) ومقره ٥٢ ب يوسف عباس - مدينة نصر - القاهرة . |
| مثل المالك: | الشخص او الأشخاص الطبيعية الذين يعينهم المالك لتنفيذ المهام والواجبات التي يحددها المالك لأى منهم . |
| مواصفات الفنية: | هى المواصفات الفنية للأعمال المتضمنة جدول مواصفات وكميات عناصر ومكونات ومدخلات المشروع وأي تعديلات أوإضافات تتم عليها بموجب هذه الشروط أو تلك التي يقدمها المُقاول ويعتمدها الاستشارى والمالك. |
| قوائم المواصفات ميّات: | هى قوائم المواصفات والكميات للمواد وكافة مدخلات المشروع التي تكون جزءاً من العطاء وتم استيفائها وتسعيها بواسطة المُقاول عند تقديم العطاء. |

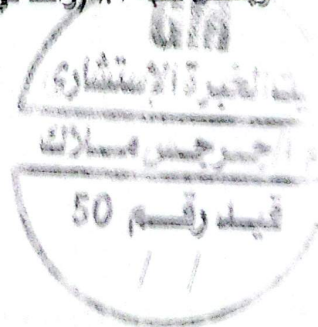


مادة (1): الشروط العامة:

١. مُسمى المشروع: إنشاء ٦ عمارات سكنية (بدروم وأرضى و ٥ ادوار متكررة) بإجمالي ١١٩ وحدة سكنية - لؤلؤة أكتوبر - حدائق أكتوبر - محافظة الجيزة.
٢. مكان التنفيذ: قطعة ارض فرعية ١٢/٧ بمشروع الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان بالقسم رقم ٤٠ : ٤٥ بمدينة حدائق أكتوبر - السادس من أكتوبر - محافظة الجيزة.
٣. طريق التعاقد: مناقصة عامة.
٤. مدة التنفيذ: ٣٦ شهر تبدأ من تاريخ استلام المقاول لموقع المشروع.
٥. التعاقد: طبقاً لأحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨، وقانون البناء الموحد رقم ١١٩ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما والقوانين المصرية ذات الصلة.
٦. ثمن شراء كراسة الشروط والمواصفات: ٣٠٠٠ ثلاثة آلاف جنيه).
٧. قيمة التأمين الابتدائي: (١٥٠٠٠٠٠,٠٠) مليون وخمسمائة ألف جنيهها.
٨. طريقة سداد التأمين الابتدائي: طبقاً لنص المادة ٣١ من اللائحة التنفيذية لقانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ (بإحدى وسائل الدفع الإلكتروني أو بموجب خطاب ضمان بنكي غير مقيد بشروط وصادر من أحد المصارف المحلية المعتمدة) ، وسارى لمدة ١٢٠ يوم على الأقل من تاريخ جلسة فض المطاريف الفنية.
٩. قيمة التأمين النهائي: بنسبة ٥٪ من قيمة العقد طبقاً لنص المادة ٨١ من اللائحة التنفيذية للقانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ .
١٠. طريقة سداد التأمين النهائي: (بإحدى وسائل الدفع الإلكتروني أو بموجب خطاب ضمان بنكي غير مقيد بشروط وصادر من أحد المصارف المحلية المعتمدة) طبقاً لنص المادة ٨٢ من اللائحة التنفيذية لقانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨.
١١. مكان انعقاد الجلسات: ٧ شارع سليمان الحلبي شقة ١٠ - التوفيقية - وسط البلد - القاهرة
١٢. البرنامج الزمني المقترح لاجراءات الطرح:

| مكان انعقاد الجلسات | التاريخ | الاجزاء |
|---------------------|--|------------------------------|
| | | ١- الإعلان عن العملية |
| تعقد جلسات فتح | | ٢- جلسة فتح المطاريف الفنية |
| المظاريف الفنية | | ٣- البت الفني |
| والمالية | | ٤- جلسة فتح المطاريف المالية |
| بمقر الجمعية العامة | | ٥- البت المالي |
| بقرارات | | ٦- إخطار المقاول بالترسية |
| الشروط والمواصفات | بعد انقضاء مدة سبعة أيام من إعلان نتيجة البت المالي | |
| | بعد سداد التأمين النهائي واستلام الموقع خالى من الموانع | ٧- تاريخ الإسناد المتوقع |

١٣. أسلوب التسليم: (مقبول - مفروض) .
١٤. موقف الضرائب: الأسعار تشمل كافة الضرائب ومنها ضريبة القيمة المضافة، وكذلك كافة الرسوم المقررة.
١٥. مدة سريان العطاءات: ٩٠ يوم على الأقل من تاريخ فتح المطاريف الفنية.
١٦. توقيت تقديم الشكاوى: خلال ٧ أيام تبدأ من اليوم التالي لإخطار صاحب العطاء بقرار المسطرة المختصة بالبت الفني والبت المالي.
١٧. أسلوب السداد: بموجب مستخلصات.
١٨. الاعتمادات المالية المخصصة للتفيذ المشروع متوفرة.
١٩. تحصيل نسبة ١٠,٠٠١ (واحد في الألف) من قيمة الإسناد للمقاول لصالح مبادرة حياة كريمة ويحصل نسبة ١٪ (واحد في المائة) من قيمة المستخلصات لصالح صندوق تحيا مصر.



Handwritten text, mostly illegible due to blurring and bleed-through from the reverse side of the page.



وقد فتح مطار بغداد الدولي من الساعة السادسة عشرة إلى الساعة العاشرة من يوم الاثنين الموافق ٢٠١٤
البروم والنفط وخطوط الطيران العامة وشحن البضائع ووجوه المسافرين والعمالة الأجنبية
معدون الأسعار بطلب واضح لجميع عمال المطار من رجال أمن المطار وموظفي المطار
ومنتقلي المطار من رجال أمن المطار وموظفي المطار
مقتضى جميع الأسعار (النفط والنفط) بطلب واضح لجميع عمال المطار وموظفي المطار
التوقيع من قسم الطلاء على أي من الختم الخاصة بالمطار خاصة بطلب واضح لجميع عمال المطار
التوقيع من قسم الطلاء على أي من الختم الخاصة بالمطار وخاصة بطلب واضح لجميع عمال المطار
وقد التجميع المالي للنفط الأعمال الخاصة بالمطار وخاصة بطلب واضح لجميع عمال المطار
عليها من قسم الطلاء وقسم الختم الخاصة بالمطار
معدون القيمة الإجمالية للنفط وخاصة بطلب واضح لجميع عمال المطار وخاصة بطلب واضح لجميع عمال المطار
بقسم الشركة





مادة (٣): التنازل عن العقد:

- لا يجوز للمقاول أن يتنازل كلياً أو جزئياً عن العقد أو عن المبالغ المستحقة له كلياً أو جزئياً وكذلك لا يجوز له أن يتنازل عن تلك المبالغ لأحد البنوك

مادة (٤): حظر التقدم بأكثر من عطاء:

يحق للمالك استبعاد العطاءات وإيلولة التأمين المؤقت له في حالة تقدم صاحب العطاء بالذات أو الشراكة مع الغير بأكثر من عطاء لعملية واحدة ما لم يكن المتقدم شريكاً معه بحصة لا تسمح له بالتأثير في اتخاذ قرار ذي صلة بالعطاء أو تحميل صاحب العطاء بأي خسارة تلحق بها وإيلولة التأمين النهائي له إذا ثبت المخالفة بعد التعاقد.

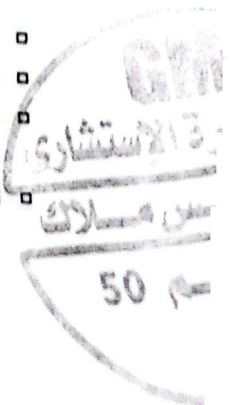
مادة (٥): طريقة وآلية الترسية:

تستبعد العطاءات غير المطابقة للشروط والمواصفات المُعلن عنها، كما يتم إرساء المناقصة على صاحب العطاء الأفضل شروطاً والأقل سعراً بعد توحيد أسس المقارنة بين العطاءات من جميع النواحي الفنية والمالية وإذا تبين للجنة البت أن العطاء الأقل سعراً مُنخفض إنخفاضاً غير عادي مقارنة بالعطاءات الأخرى والقيمة التقديرية وجب عليها طلب تفاصيل العطاء المُقدم كتابة فإذا تبين لها من دراسة ما تقدم من تفاصيل ومعلومات أن العرض المُقدم منه ما يزال يثير الريبة ويتعذر التنفيذ به توصى اللجنة باستبعاده ويتعين أن توثق اللجنة كل ما يتخذ من إجراءات أدت إلى ذلك وترفع اللجنة محضرها متضمناً قراراتها وتوصياتها للسلطة المختصة للاعتماد أو لتقرير ما تراه طبقاً للمادة (٣٥) من القانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨.

مادة (٦): الاستشاري وممثله:

تتمثل واجبات ومسئوليات الاستشاري على النحو الموضح بالمادة (٦) من كراسة الشروط والمواصفات الفنية للأعمال الاستشارية للمشروع ، وعقد تقديم الخدمات الاستشارية الهندسية الموقع بين المالك والمكتب الاستشاري والمعتمد من السلطة المختصة في ٢٠٢٣/٩/٦ ، مع الأخذ في الاعتبار ما يلي:

- لا يقوم الاستشاري بإعطاء أية تعليمات بعمل أي تعديل بسبب تأخيراً أو/ وتغييراً في سعر العقد سواء بالزيادة أو نقص لأي جزء من الأعمال .
- الاستشاري ليس له السلطة في إعفاء المقاول من أي التزام من التزاماته تجاه العقد.
- تعيين مُثبته ومعاونيه بشرط اعتمادهم من المالك وتحديد صلاحيته وحدود سلطته أي منهم.
- تفسير أي تباين في مستندات العقد ، ومحاولة اتخاذ قرار مناسب وحل ودي في حالة قيام نزاعات بين طرفي العقد.
- مراجعة واعتماد الأعمال التي يقوم المقاول بتصميمها بعد أخذ رأي المالك.
- اعتماد الجهاز الفني للمقاول وطلب تغيير أي منهم إذا تطلب الأمر ذلك.
- اعتماد تخطيط الأعمال على الطبيعة.
- الإشتراك في لجنة تسليم موقع العمل إلى المقاول.
- تكليف المقاول أو اعتماد طلبة بالعمل ليلاً أو ساعات إضافية لتعويض التأخير بعد موافقة المالك.
- الإشتراك في لجنة التسليم الابتدائي ولجنة التسليم النهائي للأعمال.
- تقييم التعديلات والأعمال الإضافية للمشروع.
- القيام بأعمال القياس ومراجعة كشوفات حصر الأعمال وجرد تشوينات المواد والمصنعات ومراجعة كشوفات الدفعات (المستخلصات) المُقدمة من المقاول.
- الإشتراك في لجان سحب الأعمال في حالة سحب العمل من المقاول.



- إعطاء التعليمات والأوامر في حالة لزوم إجراء أية إصلاحات للمشروع.
- للاستشاري أن يعين مُمثلاً له على نفقته بعد موافقة المالك عليه ، ويكون مُمثل الاستشاري مسئولاً أمام الاستشاري وبصفة عامة يكون له الوجيهات والسلطات التي يحددها له الاستشاري ويكون مُمثلاً للاستشاري في موقع العمل.
- للاستشاري الحق في تعيين أي عدد من معاونين على نفقته لمعارنة مُمثلة في القيام بواجباته بعد موافقة المالك ، وعليه أن يخطر المُقاوِل كتابةً بأسماء هؤلاء المعاونين.
- جميع تعليمات الاستشاري أو مُمثله إلى المُقاوِل يجب أن تكون كتابةً وإذا أصدر الاستشاري أو مُمثلة تعليمات شفوية يجب أن يمتثل المُقاوِل إلى هذه التعليمات ، ويجب على الاستشاري أو مُمثلة تأكيد هذه التعليمات كتابةً سواء قبل أو بعد تنفيذ تلك التعليمات، ويتم ذلك ما إن يقدم المُقاوِل كتابياً إلى الاستشاري أو مُمثلة يطالبه تأكيد التعليمات الشفوية وذلك خلال ١٥ يوم من صدور هذه التعليمات وإذا لم يعترض عليها الاستشاري أو مُمثلة خلال ٧ أيام من تبصلمه طلب التأكيد اعتبرت هذه التعليمات كأنها تعليمات كتابية.

مادة (٧): مستندات العقد:

- لغة العقد: يحرر العقد باللغة العربية.
- القانون الحاكم: القانون الذي يسري تطبيقه في كل ما يتعلق بالعقد وتنفيذه هو القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية، وقانون البناء الموحد رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما والقانون المدني والقوانين ذات الصلة.
- تفسير أي تباين في مستندات العقد:
 - تعتبر جميع المستندات المكونة للعقد وحدة واحدة تكمل وتفسر بعضها البعض، وفي حالة ظهور أي تباين أو التباس في تلك المستندات يتم توضيحها وتصحيحها بواسطة الاستشاري الذي سيقوم بدوره بإخطار المُقاوِل كتابياً عن قراره بهذا الشأن الذي سيكون ملزماً للمقاوِل ولا يحق له أن يعترض عليه أو يطالب بسببه بأي زيادة في الأسعار أو أي تعويض ويعتبر المُقاوِل أنه قد وضع فئاته على هذا الأساس.
- حفظ وتسليم الرسومات والمستندات:
 - يجب أن تبقى جميع أصول الرسومات الخاصة بالمشروع محفوظة بالكامل لدى المالك ويقوم المالك بتسليم المُقاوِل نسختين من الرسومات والمستندات بدون مقابل وفي حاله طلب المُقاوِل نسخاً إضافية يكون ذلك على حساب المُقاوِل ، ومحظور على المُقاوِل إن ينقل إلى الغير أي مستندات أو رسومات أو يستعملها خارج نطاق العقد ، وعلي المُقاوِل أن يحتفظ بمكتبه بموقع العمل بنسخة كاملة من رسومات المشروع وإن يؤشر عليها أو لا بأول بكل ما يدخل على العمل من تغييرات أو تعديلات عن الرسومات الأصلية للمشروع وذلك أثناء تقدم العمل ، ويجب عليه إجراء هذا العمل بطريقة مرتبة لأعداد نسخة أصلية قابلة للنسخ من **AS BUILT DRAWINGS** لحفظها وتسليمها للاستشاري ونسخة منها للمالك معتمدة من الاستشاري .
 - كما يجب على المُقاوِل أن يزود الاستشاري بأربع نسخ من جميع الرسومات **SHOP DRAWINGS** والمواصفات والمستندات الأخرى التي أعدها بمعرفته وقدمها وتم اعتمادها بواسطة الاستشاري بالإضافة إلى نسخة قابلة للنسخ من المستندات التي لا تصلح للنسخ بواسطة آلات النسخ التصويري العادية + (نسخه المالك).
 - تواجد نسخة من المستندات بالموقع:
 - يجب على المُقاوِل الاحتفاظ بنسخة كاملة من مستندات العقد بالموقع ويجب أن تبقى هذه النسخة مهيئة للإطلاع والاستخدام من قبل الاستشاري أو مُمثلة أو المالك أو من يمثله في جميع أوقات العمل بالمشروع .
 - تعطيل الأعمال بسبب الرسومات

المادة 1 - يهدف هذا القانون إلى تنظيم العلاقات بين الدولة والقطاع الخاص في مجال الاستثمار والتنمية الاقتصادية.



المادة 2 - يهدف هذا القانون إلى تنظيم العلاقات بين الدولة والقطاع الخاص في مجال الاستثمار والتنمية الاقتصادية.

المادة 3 - يهدف هذا القانون إلى تنظيم العلاقات بين الدولة والقطاع الخاص في مجال الاستثمار والتنمية الاقتصادية.

المادة 4 - يهدف هذا القانون إلى تنظيم العلاقات بين الدولة والقطاع الخاص في مجال الاستثمار والتنمية الاقتصادية.

المادة 5 - يهدف هذا القانون إلى تنظيم العلاقات بين الدولة والقطاع الخاص في مجال الاستثمار والتنمية الاقتصادية.

المادة 6 - يهدف هذا القانون إلى تنظيم العلاقات بين الدولة والقطاع الخاص في مجال الاستثمار والتنمية الاقتصادية.

المادة 7 - يهدف هذا القانون إلى تنظيم العلاقات بين الدولة والقطاع الخاص في مجال الاستثمار والتنمية الاقتصادية.

المادة 8 - يهدف هذا القانون إلى تنظيم العلاقات بين الدولة والقطاع الخاص في مجال الاستثمار والتنمية الاقتصادية.

المادة 9 - يهدف هذا القانون إلى تنظيم العلاقات بين الدولة والقطاع الخاص في مجال الاستثمار والتنمية الاقتصادية.